

توصيات
إجتماع الخبراء حول سبل تعزيز
المساءلة و الشفافية و محاربة الفساد في
الدول العربية

بيروت، في 23-24 أكتوبر/تشرين الأول 2003

في المجال السياسي

1. اسفرت المناقشات عن اجماع المشاركين على اهمية ايلاء مفاهيم الديمقراطية والحرية والحكم الرشيد اعتباراً كبيراً في شأن مكافحة الفساد. وان هذه المفاهيم التي ينبغي الاخذ بها هي التي ترسخ ثقافة المساءلة وتضمن وجودها، وتخلق مناخ الشفافية الذي يسهم في الكشف عن الفساد وملاحقته.
2. و اشار المشاركون ايضاً الى أهمية حرية الاعلام، وحرية الحصول على المعلومات وخلق الاطار القانوني اللازم لهما وكذلك اهمية اشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. وأثير في المناقشات ايضاً جدلية السياسة والادارة والنتائج التي آلت اليها ظاهرة تسييس الادارة في شأن مكافحة الفساد. كما أشار البعض الى اعتبار "الانتخابات" الحرة وسيلة مراقبة ومساءلة سياسية ينبغي ايلؤها الاهتمام اللازم بحسبانها تجسد نوعاً من انواع المساءلة السياسية عن الفساد.
3. أهمية الادارة السليمة بما يستتبعه ذلك من تحويل مجالس الخدمة المدنية في الدول العربية الصلاحيات الضرورية لاداء صلاحياتها بما يتفرع عن ذلك من حسن اختيار القادة والمسؤولين.
4. حث الدول العربية على الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بهدف تفعيل الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد والدعوة في اطار العمل الاقليمي العربي الى اصدار اعلان عربي لمكافحة الفساد.
5. أهمية اشتراك القطاعين العام والخاص في اطار الالتزام بمقتضيات الادارة الرشيدة بالنظر للدور الذي يوليه القطاع الخاص في عملية التنمية.

6. وضع نظام رشيد ودقيق لتمويل الحملات الانتخابيات ضماناً للنزاهة واخضاعها للرقابة.
7. أهمية الافصاح عن الموازنة العامة للدولة من وضوح وشفافية بما يكفل ضمان رقابة الرأي العام.
8. النظر في أمر انشاء منظمة اهلية عربية لمكافحة الفساد تضطلع بتنسيق وتعزيز مختلف الجهود والمبادرات في هذا الشأن.

﴿ في المجال القانوني ﴾

1. أهمية تجريم كافة صور الفساد المختلفة سواء تلك التي تقع في مجال القطاع العام والخاص، بما يشمل ذلك من الفساد الذي يقع في اطار النشاط التجاري الدولي واهمية صياغة مفهوم محدد ودقيق للفساد.
2. أهمية تطوير البنية القانونية التي تسهم في تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية والصحية بما يستتبعه ذلك من ضرورة دفع اجور عادلة لمختلف العاملين في القطاع العام.
3. تفعيل نظام الملاحقة القضائية لجرائم الفساد على نحو يطيل فترة الملاحقة، وذلك بجعل مرور الزمن (التقادم) لجرائم الفساد لا يبدأ في السريان الا منذ تاريخ ترك الوظيفة وان يكون هرب مرتكب جريمة الفساد سبباً موقفاً لمرور الزمن على الجريمة.
4. تعزيز السياسة العقابية بشأن جرائم الفساد بما يسمح بالتمييز بين جرائم الفساد العامة وجرائم الفساد الكبرى بما فيها تلك التي تلحق بالضرر الاموال العربية، وكافة الاموال المودعة بالمصارف.
5. الاهتمام بمراعاة المبادئ القانونية المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الدستورية في شأن تجريم الفساد والعقاب عليه، وعلى وجه الخصوص إحترام سرية التحريات والتحقيقات.
6. التأكيد على مبدأ عدم تضارب المصالح فيما يسند الى الموظفين والمسؤولين السياسيين من صلاحيات وسلطات ابرام العقود.
7. التأكيد على مفهوم استقلال القضاء بما يستتبعه ذلك من النص على الضمانات الدستورية والقانونية التي تكفل وتحمي هذا الاستقلال.
8. التأكيد على حرية الجمعيات الاهلية وانشاء وتطوير النظام القانوني الذي يكفل لها ذلك.
9. دراسة ظاهرة تضخم التشريعات وتضاربها في مجال مكافحة الفساد من ناحية، وبطء العدالة من ناحية اخرى، وذلك بهدف اعداد وتطوير البنية التشريعية والقضائية اللازمة والتي لا غنى عنها في مجال مكافحة الفساد.

﴿ في المجال الاداري ﴾

1. التأكيد على المعايير الموضوعية الخاصة بالكفاءة والجدارة فيما يتعلق بتعيين وترقية الموظفين بمعزل عن أي اعتبارات أخرى.
2. التقيد بمعايير الشفافية وقواعد المنافسة في مجال المشتريات والصفقات العمومية.
3. تعميم استخدام وسائل التقنية الحديثة (الحاسب الآلي وغيره) في مختلف الأعمال الإدارية باعتبارها ضماناً لمبدأ الشفافية واعتبارات انجاز المعاملات الإدارية للمواطنين.
4. الاستعمال الرشيد للقدرات والموارد العامة في إطار فلسفة ترشيد الانفاق.
5. أهمية اصدار القوانين التي تركز حرية الحصول على المعلومات وتداولها، وتطوير النظم القانونية القائمة في هذا الخصوص.

﴿ في المجال الاجتماعي ﴾

1. أهمية تطوير وحشد جهود مكافحة الفساد على الصعيد الوطني، والاقليمي، والعالمي. على الصعيد الوطني: اولاً بانشاء لجان وطنية لمكافحة الفساد؛ على الصعيد الاقليمي ثانياً عن طريق تعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية العاملة في هذا المجال وبخاصة المنظمة العربية للتنمية الادارية؛ وعلى الصعيد العالمي اخيراً من خلال دعم مختلف الجهود والمبادرات التي تقدمها منظمة الامم المتحدة و المؤسسات الدولية و الاقليمية الأخرى المتخصصة.
2. أهمية الدعوة الى تحسين الظروف الاقتصادية في إطار مكافحة الفقر والبطالة، بهدف الحد من العوامل المهيئة للفساد، وكذلك دور المساعدات الاقتصادية والتقنية اللازمة لتحديث مرفق العدالة وتطوير اداء الهيئات العاملة في مجال مكافحة الفساد عن طريق تبادل المعرفة والخبرات وتدريب العاملين فيها.
3. التأكيد على مكافحة مظاهر الفساد التي تتعلق بالشؤون الحياتية للناس، عن طريق اعتماد المقاييس والمواصفات الضرورية للسلع والمنتجات والخدمات المطروحة في الاسواق، ومكافحة كافة مظاهر الخروج عليها.
4. نشر وتعزيز وعي الناس بمكافحة الفساد وبتقافة المساءلة، بكافة الوسائل التربوية (في المدارس، والجامعات) والاعلامية (من مختلف وسائط الاعلام).